PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Gamaheer**
DATE:	**29-April-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**Minister of Petroleum: Egypt Has a Great Opportunity to Become Regional Energy Center**
PAGE:	**10**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Staff Report**

VANTAGE COMMUNICATIONS

TOTAL COMMITTED TO BETTER ENERGY

PRESS CLIPPING SHEET

وزير البترول: مصر لديها فرص كبيرة لتصبح مركزاً إقليمياً للطاقة

أكد المهندس شريف إسماعيل وزير البترول والثروة المعدنية أن مصر تشهد حاليا جهوداً تنموية على كافة الأصعدة من خلال المشروعات التى تقيمها الدولة بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين الخدمات المؤداة للمواطنين وزيادة فرص العمل وتحقيق معدل نمو مرتفع يكفل دعم جهود مصر لاستعادة دورها الرائد إقليمياً وعالمياً

مشيراً أن قطاع البترول يعد من أهم الركائز التى تعول عليها الدولة فى جهودها التنموية لكونه الشريان الرئيسى لإمداد السوق المحلى والقطاعات الاقتصادية باحتياجاتها من الطاقة وأن القطاع يعى ذلك جيداً ويمضى فى تنفيذ برنامج عمل مكثف لإعطاء دفعات قوية للنشاط البترولى ومشروعات زيادة إنتاج الثروة البترولية وتطوير البنية التحتية ومعامل التكرير بما ينعكس إيجاباً على تقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك خاصة من الغاز الطبيعى.

جاء ذلك فى كلمة الوزير أمام جمعية الأعمال المصرية البريطانية والتى استعرض خلالها رؤية قطاع البترول لإطلاق مكامن الطاقة فى مصر.

وأوضح الوزير أن قطاع البترول يتمتع بإمكانات استكشاف وتنمية وإنتاج وسجل حافل من النجاح يمتد إلى عقود طويلة، وأن مصر لديها فرصة كبيرة لتصبح مركزاً إقليمياً للطاقة ومن هنا كان لابد من العمل على إطلاق مكامن مصادر الطاقة والتعدين فى مصر وبالفعل تم بلورة برنامج عمل واضح بأهداف محددة وهى تأمين إمدادات الطاقة وتلبية الطلب المحلى وتعظيم القيمة المضافة للثروات الطبيعية وإعداد كوادر بشرية وطنية مؤهلة وذات كفاءة عالية ، مشيراً أنه تمت ترجمة ركائز برامج العمل إلى تدابير فعلية تمثلت فى العمل على تأمين إمدادات الطاقة من خلال تشجيع تنمية واستكشاف حقول جديدة من خلال العودة لتوقيع اتفاقيات البحث عن البترول والغاز مع الشركات العالمية بعد توقف دام ٣ سنوات، كما تم طرح مناطق جديدة للبحث والاستكشاف فى مزايدتين عالميتين جديديتين لشركتى المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) وجنوب الوادى القابضة للبترول ، وأشار إلى أنه يتم حالياً الإسراع فى تنمية حقول الغاز الطبيعى وفى مقدمتها حقول المياه العميقة بالبحر المتوسط ، وتأمين عقود جديدة لاستيراد الغاز الطبيعى المسال وتحديث وتوسيع البنية التحتية القائمة من موانئ ومعامل تكرير وخطوط أنابيب

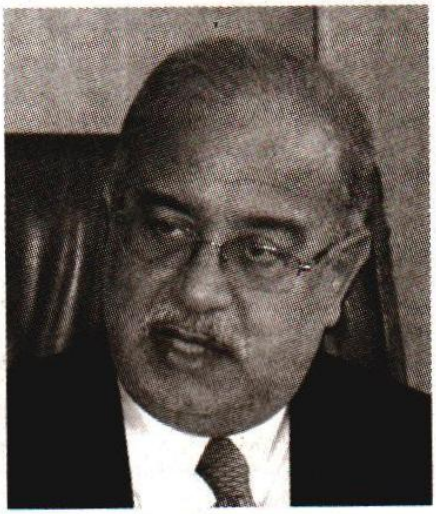

ومستودعات تخزين وتسويق ، وأوضح أن مصر نجحت فى سداد جانب من مستحقات الشركاء الأجانب مما ساهم فى خفض مستوى المستحقات المتراكمة ، وأكد الوزير حرص الحكومة على الانتظام فى سداد مستحقات الشركاء الأجانب لتحفيزهم على ضخ المزيد من الاستثمارات لتكثيف أعمال البحث والاستكشاف وسرعة تنمية الحقول المكتشفة لزيادة معدلات الإنتاج من البترول والغاز.

وأضاف الوزير أن قطاع البترول نجح خلال عام ٢٠١٤ فى الانتهاء بنجاح من ربط عدد من مشروعات تنمية حقول الغاز الطبيعى على خريطة إنتاج الغاز فى مصر للمساهمة فى تقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

كما استعرض الوزير جهود الوزارة لتطوير المصادر غير التقليدية مثال مشروع أبولونيا بمنطقة الصحراء الغربية وهى تراكيب جيولوجية متماسكة وحاملة للغاز الطبيعى ، مشيراً إلى المشروع التجريبى الجارى تنفيذه حالياً لتقييم إنتاجية الآبار ، بالإضافة إلى مشروعين إضافيين بمناطق امتياز شركتى شل وأباتشى بحوض أبو الغراديق لتقييم التراكيب الجيولوجية بالحوض.

واستعرض الوزير الإجراءات التى تم تنفيذها لاستيراد الغاز الطبيعى المسال التى تضمنت الانتهاء من التعاقد على وحدة التغييز العائمة ووصولها فى ٢ أبريل ٢٠١٥ إلى ميناء العين السخنة بعد تجهيزه ومد خط أنابيب وربطه مع الشبكة القومية للغازات ، بالإضافة إلى التعاقد على شحنات الغاز الطبيعى المسال لاحتياجات وحدة التغييز خلال عامى ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ، وأشار أنه من المخطط التعاقد على وحدة تغييز ثانية.

كما استعرض الوزير المشروعات الجارى تنفيذها لتطوير معامل التكرير لتلبية احتياجات السوق المحلى من المنتجات البترولية بالإضافة إلى المشروعات المخطط تنفيذها والتى تمثل فرصا متميزة لجذب الاستثمارات، وفيما يتعلق بمشروعات البتروكيماويات أشار الوزير إلى أن هناك عدداً من المشروعات الجارى تنفيذها لزيادة القيمة المضافة لصالح الاقتصاد المصرى كما أن هناك عددا من المشروعات سيتم البدء فى تنفيذها وفقا للخطة الزمنية الموضوعة ، وأضاف أن إطلاق مشروع قناة السويس الجديدة يفتح آفاقاً كثيرة لتحسين فرص الاستثمار بالقطاعات الاقتصادية المختلفة للدولة.

وأشار الوزير إلى أنه تم الإعلان عن خطة لإصلاح دعم المنتجات البترولية فى خلال ٥ سنوات وأنه من المتوقع أن ينخفض دعم المنتجات البترولية فى موازنة العام الحالى بسبب انخفاض أسعار البترول عالمياً ، وأضاف انه تم البدء فى الاتجاه لتنظيم سوق الغاز فى مصر من خلال إنشاء جهاز تنظيم مرفق الغاز لإتاحة السوق المحلى للمنتجين والمستهلكين لبيع وشراء الغاز مباشرة حيث تم مؤخراً إنشاء إدارة جديدة تحت مظلة الشركة القابضة للغازات الطبيعية لحين إنشاء الجهاز المنظم لمرفق الغاز خلال الفترة القادمة حيث من المستهدف أن تقوم وزارة البترول بوضع السياسات ويقوم الجهاز التنظيمى للغاز بالأعمال التنظيمية وتتولى هيئة البترول والقابضة للغاز وشركات القطاع الخاص سوق شراء وبيع الغاز.

وأكد الوزير أن مصر تتمتع بكافة المميزات لتكون مركزاً إقليميا للطاقة من خلال موقعها الاستراتيجى ووجود قناة السويس وخط سوميد وتوافر البنية الأساسية للبترول والغاز ومرور خط التجارة والملاحة العالمى وموقعها الذى يتوسط الدول المنتجة والمستهلكة والاستفادة من محافظتى السويس والأسكندرية كمراكز عالمية للتكرير وتداول المنتجات البترولية ، وأشار أن قانون التعدين الجديد يعد دفعة قوية لزيادة مساهمة الثروات التعدينية فى الاقتصاد الوطنى وأنه يفتح الباب أمام إعادة هيكلة قطاع الثروة المعدنية وتعظيم القيمة المضافة لها.